

الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين بصندوق الزكاة بمدينة طرابلس

د. جميلة سعيد قمبر¹
د. سميرة عمار عمران²

الملخص

هدفت الدراسة إلى مناقشة وبيان الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين في صندوق الزكاة بمدينة طرابلس، حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتوزيع استبيان تضمن ثلاثة جوانب تمثل هذه الإشكاليات، وخضعت الاستبيانات المستردة لمجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي يواجه مجموعة من الإشكاليات محاسبية وتنظيمية وقانونية.

الكلمات الدالة: محاسبة زكاة الشركات المساهمة - صندوق الزكاة الليبي.

المقدمة

لقد فرض الله على عباده المسلمين الزكاة، وهي أحد الأركان الخمسة التي بني عليها الإسلام وركن في غاية الأهمية في حياة المسلمين، فلا يكتمل إيمان العبد إلا بها، كما وردت مقرونة بالصلاة في آيات عديدة من القرآن الكريم وهذا يدل على ارتفاع شأنها، وعلو مكانتها قال تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) سورة البقرة - الآية 42.

وهي تشكل أهم دعامة من دعائم الإسلام الاقتصادية، وموردًا ماليًا لا ينضب على مر السنوات، ووسيلة من وسائل التكافل والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي، ورحمة من الله لعباده المسلمين، مما يوجب الاهتمام بكافة التطبيقات المعاصرة للزكاة داخل الدولة المسلمة لزيادة حصيلتها مما يزيد من فعالية دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

¹ أستاذ مشارك مساعد كلية الاقتصاد والعلوم الساسية جامعة صبراتة drjamilasaid@yahoo.com

² أستاذ مساعد كلية الاقتصاد جامعة طرابلس ommaab_omran@yahoo.vom

ونظراً لكونها فريضة مالية فقد ارتبطت الزكاة بالمحاسبة؛ كونها وسيلة لاحتساب قيمة الزكاة بشكل صحيح وعادل خصوصاً في الشركات الكبيرة مثل الشركات المساهمة التي تتعدّد العمليات المالية فيها وتتعدّد مصادر دخلها.

وسيتّم في هذه الدراسة مناقشة وتحليل الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين فيه كخطوة لتفعيل هذا الركن الهام.

مشكلة البحث

لا بد أن يكون للدولة المسلمة مسؤولية والتزام بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في مجال جباية الزكاة وتوزيع حصيلتها على مستحقيها، وهذا يعدّ من أهم مسؤوليات والتزامات الدولة المسلمة، قال الله تعالى: (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور) (سورة الحج، الآية 39)، ولكن يواجه تطبيق محاسبة الزكاة بشكل عام، ومحاسبة زكاة الشركات المساهمة بشكل خاص في صندوق الزكاة الليبي عدة إشكاليات منها ما يلي:

1. وجود قصور في الإجراءات المحاسبية المتبعة في إخراج وعاء زكاة الشركات الصناعية باللائحة التنفيذية المفسرة للقانون الليبي الخاص بالزكاة، وفي هذا المجال يوضح (أبو فايد، 2016، ص145) أن اللائحة التنفيذية المفسرة للقانون الليبي الخاص بالزكاة يوجد بها قصور في الإجراءات المحاسبية المتبعة في إخراج وعاء زكاة الشركات الصناعية.
2. لم يشترط قانون الزكاة الليبي وما صدر عنه من قرارات ضرورة توافر شروط معينة فيمن يشغل وظيفة بصندوق الزكاة تتعلق بالكفاءة والتخصص، وهنا يوضح (الصغير، 2014، ص25) عدم وجود مواد في قانون الزكاة الليبي وما تبعه من قرارات ما يدل على نوعية الموظفين العاملين في صندوق الزكاة لا من حيث التخصص، ولا من حيث الكفاءة.
3. عدم وجود قانون يلزم بدفع الزكاة في ليبيا وفي أغلب دول العالم الإسلامي، إذ يؤكد (الحمزية، 2016، ص16) عدم وجود إلزام بدفع الزكاة في أغلب دول العالم الإسلامي بما فيها ليبيا، وهذا من شأنه أن يقلل حصيلة الزكاة.

4. كما أن واقع البيئة الليبية يظهر عدة إشكاليات أخرى منها صعوبة إخضاع صندوق الزكاة للقانون المالي للدولة نظراً للطبيعة الخاصة بعمل هذا الصندوق، مما أدى إلى ضعف الضوابط، والأسس التي تضمن التزامه بالقوانين والفتاوى الشرعية المنظمة لعمله، الأمر الذي انعكس سلباً على دعم الثقة وتفعيل أدائه.

ونظراً لكون الشركات المساهمة من أهم المؤسسات التي يمكن تطبيق محاسبة الزكاة فيها، لكبر أنشطتها وكونها من أهم صور عروض التجارة التي تجب عليها الزكاة، ومن خلال السرد السابق للمشكلات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي، فإن السؤالين الرئيسيين لمشكلة البحث ينصان على ما يلي:

1. ما هي الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين بصندوق الزكاة بمدينة طرابلس؟

ويمكن تقسيم هذا السؤال إلى عدة أسئلة فرعية وذلك كما يلي:

ما هي الإشكاليات المحاسبية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين بصندوق الزكاة بمدينة طرابلس؟

ما هي الإشكاليات التنظيمية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين بصندوق الزكاة بمدينة طرابلس؟

ما هي الإشكاليات القانونية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين بصندوق الزكاة بمدينة طرابلس؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي بسبب متغيرات المركز الوظيفي، والتخصص العلمي، والخبرة؟

ويمكن تقسيم هذا السؤال إلى عدة أسئلة فرعية وذلك كما يلي:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي بسبب متغير المركز الوظيفي؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي بسبب متغير التخصص العلمي؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي بسبب متغير الخبرة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم صياغة فرضياتها كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد إشكاليات تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين في صندوق الزكاة بمدينة طرابلس.

وتم تقسيم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات وذلك كما يلي:

لا توجد إشكاليات محاسبية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين بصندوق الزكاة بمدينة طرابلس.

لا توجد إشكاليات تنظيمية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين بصندوق الزكاة بمدينة طرابلس.

لا توجد إشكاليات قانونية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين بصندوق الزكاة بمدينة طرابلس.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي بسبب متغيرات المركز

الوظيفي، والتخصص العلمي، والخبرة.

وتم تقسيم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات وذلك كما يلي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي بسبب متغير المركز الوظيفي.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي بسبب متغير التخصص العلمي.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي بسبب متغير الخبرة.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الزكاة كونه ثالث أركان الإسلام، وتشريعاً إلهياً فرض على كل المسلمين المكلفين، ومن الواجب على المسلمين العمل على تطبيقه من خلال تبني محاسبة الزكاة في أهم مؤسساتهم الاقتصادية المعاصرة ألا وهي الشركات المساهمة، وتذليل الإشكاليات التي تواجه هذا التطبيق كخطوة أساسية لوضع هذا الركن الإسلامي موضع التنفيذ، ومن تم يمكن صياغة أهمية الدراسة في الآتي:

1. إثراء المكتبة العربية بموضوع هام، وهو موضوع محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة، وتوفير معلومات هامة لجميع الأطراف ذات العلاقة.
2. مساعدة المسؤولين في صندوق الزكاة الليبي والهيئات ذات العلاقة في تحديد الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة بما يمكنها من تطوير آليات لحل هذه الإشكاليات بشكل أكثر فعالية.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. استعراض المفاهيم النظرية الأساسية الخاصة بمحاسبة زكاة الشركات المساهمة وأهم الإشكاليات التي تواجه تطبيقها.

2. مناقشة وبيان الإشكاليات المحاسبية والتنظيمية والقانونية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين في بعض فروع بمدينة طرابلس.
3. وضع المقترحات الممكنة والمناسبة للبيئة الليبية محل الدراسة لحل هذه الإشكاليات كإطار لتفعيل هذا الركن الإسلامي في الشركات المساهمة نظراً لضخامة الحجم الاستثماري لهذه الشركات وتمثيلها لنسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي الليبي.
4. يمكن أن يشكل هذا البحث خطوة مبدئية لبحوث أخرى أكثر عمقاً وتنوعاً في مجال محاسبة الزكاة بالبيئة الليبية.

الدراسات السابقة

تناول عدد من الباحثين والدارسين موضوع محاسبة الزكاة في الشركات سواء في البيئة الليبية أو في بعض الدول العربية وذلك من خلال وجهات نظر مختلفة؛ وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

1. **السامرائي والشريدة، 2019م:** هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات، والمشكلات التي تواجه محاسبة الزكاة وصندوق الزكاة في مملكة البحرين لدعم خطط التنمية المستدامة 2030، من خلال اتباع المنهج الوصفي والميداني، وتوزيع استبيان على مدققي الحسابات في شركات التدقيق وأساتذة الجامعات الأكاديميين في مملكة البحرين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: هناك تحديات وصعوبات تواجه تحديد وعاء الزكاة وتطبيقاتها، ومنها تعدد طرق حساب وعاء الزكاة، وتعدد السلع التي تتاجر بها المصارف مما يؤدي لصعوبة حصرها وتقييمها، وأوصت الدراسة بضرورة إدراج موضوع محاسبة الزكاة من النواحي العملية في مناهج التعليم على مختلف مستوى المراحل التعليمية، وعمل دورات تدريبية للمحاسبين والمدققين حول كيفية احتساب الزكاة، وعمل دورات تدريبية تثقيفية حول أهمية محاسبة الزكاة في دعم التنمية المستدامة في البحرين.
2. **دراسة صالح، 2018م:** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاكل والمعوقات في تحديد وعاء الزكاة لدى الشركات المساهمة السودانية، ومساعدة القائمين على الزكاة لدى الشركات المساهمة والباحثين في هذا المجال في الساحة الأكاديمية والعملية على إيجاد الحلول الممكنة لها، وتم استخدام المنهجين التاريخي والتحليلي الوصفي، وتوزيع استبيان على عينة من الأكاديميين

والمصرفيين ومحصلي الزكاة في العاصمة السودانية الخرطوم، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم وجود فاصل محدد يفصل بين مال الدولة ومال المساهمين في الشركات المساهمة السودانية ذات الخلطة، وتعدد طرق حساب وعاء الزكاة، وتعدد السلع التي يتاجر فيها المكلف مما يؤدي إلى صعوبة حصرها وتقييمها، وأوصت الدراسة بالعمل على إعداد دورات تثقيفية فقهية للمصرفيين بصفة دورية، وعمل العديد من الدراسات المتخصصة في المشاكل والمعوقات التي تواجه محاسبة الزكاة في الشركات المساهمة من وجهة نظر المحصلين لتوضيح الجانب العملي لعملية حساب الزكاة.

3. دراسة بكر، 2018م: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعايير المحاسبية المتعلقة بمحاسبة زكاة الشركات، وكيفية المحاسبة عن زكاة الشركات وفقا لقانون تنظيم الزكاة الفلسطيني رقم (9) لسنة 2008م، وتحديد العلاقة بين الزكاة وضريبة الدخل على الشركات الفلسطينية في ضوء الأحكام الشرعية والقانونية، وتم الاعتماد على مجموعة الآراء الفقهية الصادرة عن مجامع الفقه الإسلامي، وفتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة، وما أفتت به الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي عند التقويم الشرعي لزكاة الشركات المساهمة وأهم القضايا المعاصرة التي تتعلق بها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اهتمام هيئة المحاسبة الدولية بأهمية الزكاة والمحاسبة عنها من خلال إصدار معيار المحاسبة المالية رقم 9 للزكاة والخاص بالمصارف الإسلامية، كما بينت أن محاسبة الزكاة في المصارف الإسلامية في فلسطين تقتصر إلى الإفصاح الكامل عن تفاصيل المعلومات المحاسبية الذي يخدم تحديد وعاء الزكاة بدقة وبعدالة، كما أظهرت وجود تعارض بين القوانين الفلسطينية ذاتها في تحديد العلاقة بين الضريبة والزكاة، والقرارات الشرعية من منظور فقه الزكاة، وقد أوصت الدراسة بأهمية الاسترشاد بدليل محاسبة زكاة الشركات الصادر عن بيت الزكاة الكويتي، و تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011م في فلسطين بما يسمح بأن المبالغ المدفوعة كضرائب تخصم من وعاء الزكاة وليس من مقدار الزكاة.

4. دراسة أبو فايد وعون، 2016م: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق نظام الزكاة داخل الشركات الصناعية الليبية من خلال دراسة مدى توافر المقومات الخاصة بتبني نظام الزكاة داخل هذه الشركات، وتم اتباع المنهجين الاستقرائي التحليلي والوصفي، وتوزيع استبيان على المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية بالمنطقة الغربية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

منها أن الأنظمة المحاسبية والمالية داخل الشركات الصناعية لها القدرة على توفير البيانات الخاصة بالزكاة وقت إخراجها، كما أن اللائحة التنفيذية المفسرة لقانون الزكاة الليبي يوجد بها قصور في الإجراءات المحاسبية المتبعة في إخراج وعاء زكاة الشركات الصناعية، وأوصت الدراسة بإقامة الدورات التدريبية التأهيلية الخاصة بطرق إخراج زكاة الشركات الصناعية، وإجراء تعديلات ملائمة على اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة.

5. دراسة فرحات وكريم، 2016م: هدفت الدراسة إلى بيان مدى التوافق بين الأسس المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة والضريبة على الدخل وفقاً للتشريع الضريبي السوري من حيث تحديد قيمة الزكاة والضريبة على الدخل والمبالغ المسموح بتنزيلها، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بمحاسبة الضريبة ومحاسبة الزكاة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك أوجه تشابه واختلاف في الأسس المحاسبية المتعلقة بتحديد المبالغ المسموح بتنزيلها من وعاء الزكاة والضريبة على الدخل وفقاً للتشريع الضريبي السوري، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: اهتمام وزارة الأوقاف بإعداد أدلة الزكاة التي تبين كيفية احتساب الزكاة لكل نوع من الأموال الخاضعة للزكاة، وضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا بإعداد معيار محاسبي للزكاة بهدف بيان كيفية قياس زكاة الشركات للمساهمة في الإفصاح عنها.

6. دراسة المجيدي والصادق، 2014م: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجهات الحكومية اليمنية المشرفة على تطبيق قانون الزكاة، وبيان جوانب القصور في قانون الزكاة في دولة اليمن، وتم اتباع المنهج التاريخي والاستنباطي وتوزيع استبيان على عينة من موظفي الإدارة العامة للواجبات الزكوية وموظفي المصارف الإسلامية اليمنية والمحاسبين القانونيين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها اختلاف محاسبة الزكاة عن غيرها من أنواع المحاسبة، واحتياجها إلى مجموعة من الأسس والقواعد حتى تتناسب مع طبيعتها، كما يعاني قانون الزكاة اليمني من بعض القصور في عدة جوانب أهمها عدم صدور اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة، ومن أهم التوصيات في هذه الدراسة: ضرورة تعديل قانون الزكاة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويستوعب التطورات في النشاط الاقتصادي المعاصر، بالإضافة إلى ضرورة الاستقلالية التامة لمؤسسة الزكاة مالياً وإدارياً، وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة.

7. دراسة عون، 2013م: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية الموائمة بين نظام الزكاة، والنظام المالي داخل الشركات الليبية الصناعية من خلال مدى توفر المقومات الخاصة بتبني نظام الزكاة داخل هذه الشركات، وتم اتباع المنهجين الاستقرائي الوصفي والتحليلي، وتوزيع استبيان على عينة من المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية بالمنطقة الغربية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المحاسبين داخل الشركات الصناعية يمكنهم حساب الزكاة الخاصة بالشركات التي يعملون بها إذا تم إقامة الدورات التأهيلية الخاصة بالإجراءات المحاسبية في إخراج زكاة الشركات الصناعية، كما أن الأنظمة المحاسبية والمالية داخل الشركات الصناعية لها القدرة على توفير البيانات الخاصة بالزكاة وقت إخراجها، وأوصت الدراسة بإقامة دورات تدريبية وتأهيلية للمحاسبين العاملين في الشركات الليبية والخاصة بطرق إخراج زكاة الشركات وإجراء تعديلات مناسبة وملائمة على اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة ليلتئم متطلبات إخراج وعاء الزكاة.

الفجوة البحثية:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة المحلية والعربية يمكن توضيح ما يلي:

1. تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المحلية إذ ركزت دراسة (عون، 2013) ودراسة (أبوفايد وعون) في البيئة الليبية على مدى توافر المقومات الخاصة بتبني نظام الزكاة داخل الشركات الصناعية، وبعض الدراسات السابقة العربية كدراسة (بكر، 2018) التي تناولت دور المعايير المحاسبية المتعلقة بمحاسبة زكاة الشركات، وكيفية المحاسبة عن زكاة الشركات وفقاً لقانون تنظيم الزكاة الفلسطيني، ودراسة (فرحات وكريم، 2016) التي بينت مدى التوافق بين الأسس المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة والضريبة على الدخل وفقاً للتشريع الضريبي السوري من حيث تحديد قيمة الزكاة والضريبة على الدخل والمبالغ المسموح بتتزييلها، ودراسة (المجدي والصادق، 2014) التي أوضحت دور الجهات الحكومية اليمنية المشرفة على تطبيق قانون الزكاة وبيان جوانب القصور في قانون الزكاة في دولة اليمن.

2. تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات العربية الأخرى التي تناولت دراسة المشكلات التي تواجه زكاة الشركات، أو محاسبة الزكاة كدراسة صالح، (2018) التي سلطت الضوء على المشكلات والمعوقات في تحديد وعاء الزكاة لدى الشركات المساهمة السودانية، ودراسة السامرائي والشريدة،

(2019) التي حاولت التعرف على التحديات والمشكلات التي تواجه محاسبة الزكاة وصندوق الزكاة في مملكة البحرين لدعم خطط التنمية المستدامة 2030.

3. يمكن عدّ هذه الدراسة بأوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسات السابقة مكتملة لها من خلال مناقشتها، وتحليلها للإشكاليات المحاسبية والتنظيمية والقانونية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي، ووضع المقترحات الممكنة والمناسبة للبيئة الليبية لحل هذه الإشكاليات كإطار لتفعيل هذا الركن الإسلامي في الشركات المساهمة.

محاسبة زكاة الشركات المساهمة

تعدّ الشركات المساهمة من أهم عروض التجارة التي تجب عليها الزكاة، وتقع مسؤولية احتساب الزكاة الواجبة على هذه الشركات، وتحصيلها على الدولة باعتبارها ولي الأمر ممثلة بصندوق الزكاة، أو غيرها من الهيئات ذات العلاقة.

وقد ذهب جمهور العلماء سلفاً وخلفاً إلى أن المراد بالصدقة في قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) سورة التوبة- الآية 104، هي الزكاة المفروضة؛ فكان هذا دليلاً على أن النبي صلى الله عليه وسلم هو من يتولى جمع الزكاة وإعطائها لمستحقيها، ويلى ذلك من ولي أمر المسلمين بعده. (القرضاوي، 2006، ص748)

وبذلك يتضح أن الأصل دفع الزكاة لولي الأمر، وأن جمعها وصرفها لا بد أن يكون تحت سلطة الدولة لتتولى الإشراف على ذلك. (الصغير، مرجع سبق ذكره، ص22)

ويقصد بمحاسبة الزكاة الإطار الفكري والعملي الذي يتضمن الأسس والمبادئ والمعايير المحاسبية، والإجراءات التنفيذية التي تتعلق بحصر وتقويم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة، وقياس مقدارها، وتوزيع حصيلتها على مصارفها المختلفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. (صالح، 2018، ص32).

وعلى اعتبار أن الشركات المساهمة من عروض التجارة الواجب عليها الزكاة فإنه يمكن تقسيم أنشطتها كما يلي (الزكري، 2009، ص41):

1. الأنشطة التجارية: ويقصد بها عمليات البيع والشراء.

2. الأنشطة الصناعية: ويقصد بها عمليات التصنيع والبيع بغرض الربح.
3. الأنشطة المالية: ويقصد بها البنوك والمصارف الإسلامية وشركات التأمين الإيجاري والتعاوني والإسلامي، وشركات الصيرفة بشرط عدم التعامل بالربا.

القواعد التي تحكم محاسبة الزكاة في الشركات:

تحكم محاسبة الزكاة في الشركات عدة قواعد يمكن تلخيصها فيما يلي: (شحاتة، بدون سنة نشر، ص 27-28)

1. **السنوية (الحولية):** ويقصد بها أن تحسب الزكاة سنويا على أساس التقويم الهجري، أو التقويم الميلادي، وتختار كل شركة التاريخ السنوي المناسب لها حسب ظروفها، وقد يكون هذا التاريخ هو تاريخ إعداد الحسابات الختامية والميزانية والقوائم المالية، أو أي تاريخ آخر يتفق عليه الشركاء أو مجلس الإدارة.
2. **استقلال السنوات الزكوية:** ويقصد بذلك أن تعتبر كل سنة زكوية لها بداية ونهاية ومستقلة عن السنوات التالية، ولا يجوز أن تفرض على المال زكاتان في السنة الواحدة، أو أن يخضع المال لنفس الزكاة مرتين في نفس السنة؛ وذلك تجنباً لمبدأ عدم الازدواج. ودليل ذلك "عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ثني في الزكاة» رواه ابن أبي شيبة في المصنف والدليمي".
3. **تحقق النماء في المال فعلاً أو تقديراً:** يشترط في المال الخاضع للزكاة أن يكون نامياً بالفعل، أو قابلاً للنماء تقديراً لو أتيحت له فرصة للتداول والاستثمار، وتأسيساً على ذلك لا تخضع الأصول الثابتة (عروضُ القُنية) وتخصم من وعاء الزكاة وما في حكمها للزكاة؛ لأنها مشغولة بموجبات التشغيل والاستخدام وليس الاستثمار والتجارة، ويعدّ النماء (الربح والكسب) المتولد منها من الأموال الزكوية، ويزكي معها ولا يفصل عنها بل إنها تتأثر به تلقائياً زيادة أو نقصاً.
4. **ضم الأموال الزكوية بعضها إلى بعض:** ويقصد بذلك أن الأموال المرصودة للتجارة التي يتوافر فيها شروط الخضوع للزكاة تضم بعضها إلى بعض حيث تعدّ خلطة وزمرة، ويكون لها نصاب واحد، فعلى سبيل المثال تضم البضاعة إلى المدينين، إلى أوراق القبض، إلى الاستثمارات، إلى النقدية لدى البنوك، وفي الصندوق بعضها إلى بعض لتمثل في مجموعها الأموال الزكوية.

5. حساب الزكاة على صافي الأموال الزكوية: حيث يُخصم من الأموال الزكوية الالتزامات (المطلوبات) الحالة المستحقة والتي تعارف المحاسبون عليها بالخصوم المتداولة، ويطلق على الفرق بينها مصطلح: وعاء الزكاة، وتكون المعادلة الحسابية على النحو التالي:

$$\text{وعاء الزكاة} = \text{الأموال الزكوية} - \text{المطلوبات الحالة المستحقة.}$$

6. بلوغ وعاء الزكاة حد النصاب: ويقصد بذلك أن يصل وعاء الزكاة بالنسبة للشركة ككل قدرًا معينًا هو ما يعادل 85 جرامًا من الذهب الخالص، وهذا هو الراجح من آراء الفقهاء، وهناك نفر قليل منهم يرى أن يحسب نصاب لكل شريك، ولكن الرأي الأخير يتعارض مع مبدأ الخلطة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا تجب الزكاة على المال الحرام وذلك للأسباب الآتية (الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، 1994):

أ. المال الحرام لذاته ليس محلاً للزكاة، لأنه ليس مالاً متقومًا في نظر الشارع، ويجب التخلّص منه بالطريقة المقررة شرعًا.

ب. المال الحرام لغيره الذي وقع خلل شرعي في كسبه، لا تجب الزكاة فيه على حائزه، لانتفاء تمام الملك المشترك لوجوب الزكاة، فإذا عاد لمالكة وجب عليه أن يزكّيه لعام واحد (وهي مسألة خلافية) ولو مضى عليه سنين.

7. نسبة سعر الزكاة: ويقصد بذلك أن سعر زكاة عروض التجارة 2.5% من وعاء الزكاة على الأساس الهجري، ولا يتغير هذا السعر بتغير الوعاء، وإذا حسبت الزكاة على أساس التقويم الميلادي فتكون النسبة 2.575%.

8. معلومية مقدار الزكاة: ويقصد بذلك أن الزكاة الواجبة قدر معلوم محدد، ويحسب عن طريق ضرب وعاء الزكاة في نسبة الزكاة المحددة، وتكون المعادلة الحسابية على النحو التالي:

$$\text{مقدار الزكاة} = \text{وعاء الزكاة} \times \text{نسبة الزكاة.}$$

9. تحميل الزكاة على الشركاء: ويعني ذلك أن الذي يتحمل الزكاة الشركاء أو المساهمون وليس الشركة، لأنها عبادة يتحملها الشخص الطبيعي، وتأسيساً على ذلك توزع الزكاة على الشركاء بحسب حصصهم في رأس المال، وتسوى في حساباتهم الجارية كمسحوبات إذا قامت الشركة بدفعها أو تحويلها إلى صندوق الزكاة، ولكن صدر عن الفقهاء عدة فتاوى تتعلق بزكاة الشركات منها أنه

يمكن ربط الزكاة على الشركات المساهمة لكونها شخصاً اعتبارياً، وذلك في كل من الحالات التالية (الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، 1997):

أ. صدور نص قانوني ملزم بتزكية أموالها.

ب. أن يتضمن النظام الأساسي ذلك.

ج. صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بذلك.

د. رضا المساهمين شخصياً بتوكيل من المساهمين لإدارة الشركة في إخراج زكاتها.

والطريق الأفضل أن تقوم الشركة بإخراج الزكاة ضمن الحالات الأربع المذكورة فيما سبق، فإن لم تفعل فينبغي للشركة أن تحسب زكاة أموالها ثم تلحق بميزانيتها السنوية بياناً بما يجب في حصة السهم الواحد من الزكاة، تسهياً على من أراد من المساهمين معرفة مقدار زكاة أسهمه.

10. مبدأ التقويم على أساس القيمة الاستبدالية أو السوقية: إن الزكاة لا تفرض على التكلفة التاريخية لموجودات (ثروة) المسلم، بل تفرض على القيمة الجارية لهذه الموجودات، حيث اتضح للمسلمين أن التكلفة التاريخية للموجودات لا تعتبر قيمة مقبولة لتحديد ثروة المسلم؛ لكونها لا تعبر عن واقع الحال، وهذا يفسر لنا السبب الذي دفع المسلمين لعدم استعمال التكلفة التاريخية، وتبني أساس بديل عنها مثل أساس القيمة السوقية "ويقصد بها صافي القيمة الممكن تحقيقها؛ أي ثمن البيع الفعلي محسوماً منه مصاريف البيع المتوقعة، ومن ثم فإن هذا السعر يتضمن صافي الربح أو الخسارة المنتظرة من بيع الأصل، أو القيمة الاستبدالية الجارية" ويقصد بها السعر الذي يمكن به شراء أصل جديد مماثل للأصل القديم يوم وجوب الزكاة.

الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة:

1. الإشكاليات المحاسبية: إن استخدام محاسبة الشركات المساهمة يعدّ الركيزة الأساسية لتطبيق فريضة الزكاة في هذه الأنشطة الاقتصادية المهمة، ولكن استخدام هذه المحاسبة يمكن أن يواجه عدة إشكاليات محاسبية منها ما يلي:

أ. صعوبة توافر محاسبي زكاة مؤهلين علمياً وعملياً لإنجاز عمليات حساب الزكاة، وتوزيعها على مصارفها الشرعية، فمحاسبة الزكاة - بكونها أحد فروع المحاسبة الإسلامية - تمتاز عن غيرها من فروع الزكاة بوجود مرجعية دينية لها ممثلة في كون أسسها ومبادئها لا تقوم إلا على أحكام الزكاة والمبادئ الإسلامية، في حين نجد أن باقي فروع المحاسبة الأخرى كالمحاسبة المالية أو

محاسبة التكاليف..... إلخ لم ترقَ بعد إلى هذا المستوى، فهذا الأمر يحتم على كل من يتطلع إلى القيام بأعمال هذه المحاسبة أن يتمتع بشخصية متميزة، وتكوين علمي ومهني خاص حتى يتمكن من الوفاء بمتطلبات عمله هذا. (قريشي، 2009، ص125)

ب. لا تقوم الشركات المساهمة بتحديد الأموال غير الشرعية (المحرمة) والإفصاح عنها مثل فوائد القروض الربوية وغيرها في تقارير مستقلة، لأن ذلك يعدّ ضروريًا لتحديد الأموال الخاضعة للزكاة (وعاء الزكاة).

ج. عدم صياغة الشركات المساهمة لتقارير مالية خاصة لأغراض الزكاة وفق أسس وقواعد محاسبة الزكاة وأحكام الشريعة الإسلامية.

د. عدم إعداد صندوق الزكاة لتقارير مالية سنوية عن قيمة الزكاة المحصلة، وأوجه صرفها والأسس المستخدمة في هذا الصندوق للرقابة على جميع الإجراءات الخاصة بالزكاة.

هـ. اختلاف مسميات بنود المحاسبة التقليدية عن مسميات محاسبة الزكاة.

2. **الإشكاليات التنظيمية:** توجد عدة إشكاليات تنظيمية يمكن أن تواجه محاسبة الزكاة في الشركات المساهمة وتتمثل هذه الإشكاليات فيما يلي:

أ. عدم قيام المنظمات المحاسبية المهنية ممثلة في نقابة المحاسبين الليبيين بإعداد معيار محاسبي لزكاة الشركات المساهمة، أو تبني المعيار المحاسبي للزكاة، والمعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

ب. عدم وجود إطار عام للرقابة على صندوق الزكاة؛ إذ يجب على صندوق الزكاة وضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر الإدارة، والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات الصندوق اتجاه المزمكين وذلك بجمع أموال الزكاة، واتجاه المستفيدين من خلال توزيعها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في هذا الشأن. (حكيم وسارة، 2017، ص53)

ج. عدم وجود منظومات إلكترونية متكاملة لإدارة وتنسيق أوجه تحصيل وصرف الزكاة، حتى لا تتكرر عمليات الصرف للشخص الواحد خصوصاً المحتالين (الذين يتحايلون على صندوق الزكاة من أجل الحصول على الزكاة بدون وجه حق) مما يؤدي إلى ترك المحتاجين (الحمزية، مرجع

سابق، ص 17)، بالإضافة إلى صعوبة تطبيق ما يعرف بنقل الزكاة والصرف الفوري للزكاة، مما يجعل جهود تنظيم الزكاة مبعثرة وتواجه عدة صعوبات.

3. **الإشكاليات القانونية:** ينظم قانون الزكاة في ليبيا قانون رقم 13 لسنة 1997م والذي ألغي بموجبه القانون رقم 89 لسنة 1971م، ويتضمن القانون 13 لسنة 1997م أربعة عشر مادة تضع الأطر العامة لتنظيم فريضة الزكاة، وألزم هذا القانون المكلف بدفع جميع الزكاة إلى الهيئة العامة لشؤون الزكاة عدا زكاة الفطر، ثم صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بموجب القرار رقم 5 لسنة 1998م، ثم صدر القرار رقم 30 لسنة 2005م بتحديد مستحقي الزكاة وقواعد صرف حصيلتها، كما صدر القرار رقم 185 لسنة 2008م بشأن أسس وضوابط تحصيل الزكاة وصرفها، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم 49 لسنة 2012م بإنشاء صندوق الزكاة، ورغم تعدد القوانين التي تنظم الزكاة إلا أن تطبيقها يواجه عدة إشكاليات قانونية نلخصها في الآتي (الصغير، مرجع سابق، ص 24-25):

أ. عدم وجود آلية في قانون الزكاة تعيد ثقة الناس في الجهة والمؤسسة القائمة على أمور الزكاة، ولم يذكر في القانون ولا في غيره من القرارات ما يفيد باتخاذ الإجراءات بشأن طمأنة الناس، ورجوع الثقة عندهم بصندوق الزكاة؛ إذ اقتصر الأمر في العديد من المواد على أن صندوق الزكاة من خلال لجانة يقوم على الجباية والصرف والاستثمار، واقتراح السياسات لتنفيذ ذلك، على أنه من الضروري العمل على إعادة ثقة الناس بصندوق الزكاة وخاصة بعد أن زالت تلك الثقة في الحقبة السابقة بسبب إسناد أمر الزكاة للهيئة العامة للأوقاف التي فقدت الناس الثقة في القائمين عليها.

ب. عدم وجود آلية للتنسيق والتكامل بين الجهات المختصة المعنية بتنفيذ قانون الزكاة وما تبعه من قرارات، وعدم وضوح آلية العمل بين هذه الجهات، وإن كان القانون رقم (13) لسنة 1997م أعطى في مادته الخامسة حرية الحجز الإداري دون الحاجة لاتخاذ إجراءات قضائية، وفي المادة السابعة نص على العقوبة بغرامة لا تتجاوز ثلثي قيمة الزكاة المستحقة ولا تقل عن مثل الزكاة، إلا أنها لم توضح من له حق تنفيذ كل ذلك، وكيف تتم الإجراءات وكيفية التنسيق بين الجهات في مثل هذه الأمور.

ج. عدم وجود ما يدل على نوعية الموظفين العاملين في صندوق الزكاة لا من حيث التخصص ولا من حيث الكفاءة - في القانون وما تبعه من قرارات؛ حيث نصت المادة رقم 10 للقرار رقم 49

لسنة 2012م على أنه ينقل للعمل بالصندوق العاملين بالهيئة العامة للأوقاف وشؤون الزكاة سابقاً بذات أوضاعهم الوظيفية، وفقاً لما يقرره وزير الأوقاف والشؤون الدينية، وهذا في عمومه يعد إشكالاً، إذ أن الموظف بصندوق الزكاة لا بد أن يكون ممن له إحاطة ولو بسيطة بأحكام الزكاة؛ لأنه بذلك يضمن صحة تطبيق ما يتعلق بالزكاة على الوجه الشرعي.

كما يمكننا القول بصعوبة إخضاع صندوق الزكاة للقانون المالي للدولة نظراً للطبيعة الخاصة بعمل هذا الصندوق، ما أدى إلى ضعف الضوابط والأسس التي تضمن التزامه بالقوانين والفتاوى الشرعية المنظمة لعمله.

منهجية الدراسة

تستدعي طبيعة موضوع البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه يفي بأغراض دراسة الموضوع عند تناول الجانب النظري للمفاهيم الأساسية لزكاة الشركات المساهمة، والإشكاليات التي تواجه تطبيق هذا النوع من الزكاة، والجانب العملي التحليلي عند دراسة الإشكاليات التي تواجه هذا التطبيق من وجهة نظر العاملين في بعض فروع صندوق الزكاة الليبي بمدينة طرابلس من خلال توزيع استبيان تم تحليل إجاباته باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS .

أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبيان الذي تكون من (19) فقرة مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي حيث كانت الإجابات عن فقرات الدراسة كما يلي: (كبيرة جداً = 5، كبيرة = 4، متوسطة = 3، قليلة = 2، قليلة جداً = 1).

طول الفترة:

لتحديد مدى وجود الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي تم اتباع مقياس ليكرت ذي الخمس درجات، وحساب المدى (5 - 1) وقسمته على طول الفترة (4 ÷ 5 = 0.8) وإضافة هذه القيمة إلى الدرجة الأدنى في المقياس لتصبح فئات تحديد مستوى إمكانية الاستخدام كالتالي:

جدول (1) طول فئات تحديد مستوى إمكانية الاستخدام

| مدى الإشكالية | طول الفئة |
|---------------|-------------------|
| قليل جدا | 1.8 - 1 |
| قليل | أكبر من 1.8 - 2.6 |
| متوسط | أكبر من 2.6 - 3.4 |
| كبير | أكبر من 3.4 - 4.2 |
| كبير جدا | أكبر من 4.2 - 5 |

حدود الدراسة

تتناقش هذه الدراسة الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي من قبل الأطراف ذات العلاقة بهذا الموضوع، وسترکز على العاملين في صندوق الزكاة الليبي بمدينة طرابلس خلال فترة الدراسة.

محددات الدراسة

كان من أهم المحددات التي واجهت الباحثين طول فترة توزيع الاستبيان التي امتدت من 2019/9/1 حتى 2021/4/1 وذلك نظراً لحدوث اشتباكات مسلحة بمدينة طرابلس، بالإضافة إلى التوقفات المتكررة بسبب الحجر الصحي لجائحة كورونا.

مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة موظفي الشؤون الإدارية والمالية، وموظفي الجباية العاملين في ديوان الزكاة الرئيسي، ومكتب صندوق الزكاة طرابلس والوحدات التابعة له في مدينة طرابلس؛ وذلك لأن هؤلاء الموظفين مكلفون بوظائف لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وتم توزيع الاستبيانات على جميع مفردات المجتمع، وعدت الاستبيانات المستردة والقابلة للتحليل عينة لهذا المجتمع، وامتدت فترة توزيعها من 2019/09/01 حتى 2021/4/1م، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (2) مجتمع وعينة الدراسة وعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل

| مجتمع الدراسة | عدد الاستبيانات الموزعة | عدد الاستبيانات المستردة والمقبولة للتحليل | نسبة الاستبيانات المقبولة للتحليل |
|----------------------|-------------------------|--------------------------------------------|-----------------------------------|
| ديوان الزكاة الرئيسي | 10 | 5 | 50 % |
| مكتب طرابلس الرئيسي | 10 | 5 | 50 % |
| وحدة طرابلس المركز | 5 | 4 | 80 % |
| وحدة عين زارة | 5 | 4 | 80 % |
| وحدة حي الاندلس | 5 | 4 | 80 % |
| وحدة سوق الجمعة | 5 | 4 | 80 % |
| وحدة تاجوراء | 5 | 4 | 80 % |
| وحدة أبو سليم | 5 | 4 | 80 % |
| الإجمالي | 50 | 34 | 68 % |

من الجدول السابق نلاحظ أنّ عدد الاستبيانات الموزعة بلغت (50) استبياناً، في حين كان عدد الاستبيانات المستردة (34) استبياناً بنسبة استرداد (85%) من الاستبيانات الموزعة، وخضعت جميعها للتحليل الإحصائي.

الخصائص الشخصية والديموغرافية لعينة الدراسة

تم تحليل القسم الأول من الاستبيان لوصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية وذلك كما يلي:

1. المؤهل العلمي

وكانت النتائج الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (3) وصف توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

| الخاصية | الفئة | التكرارات | النسبة المئوية |
|---------------|----------------|-----------|----------------|
| المؤهل العلمي | دبلوم متوسط | 3 | 8.8 % |
| | دبلوم عال | 8 | 23.5 % |
| | بكالوريوس | 11 | 32.4 % |
| | ماجستير | 6 | 17.7 % |
| | دكتوراه | 3 | 8.8 % |
| | أخرى | 3 | 8.8 % |
| | المجموع | 34 | 100 % |

توضح التكرارات والنسب المئوية أن ما نسبته 8.8% من أفراد العينة هم من حملة دبلوم متوسط وما نسبته 23.5% هم من حملة دبلوم عالٍ وما نسبته 32.4% هم من حملة البكالوريوس وبلغت نسبة حملة الماجستير 17.7% في حين بلغت نسبة حملة الدكتوراه 8.8% وحملة شهادات أخرى 8.8%، وهذا يعكس تنوع المؤهلات العلمية لمفردات العينة والذي يمكن أن يكون مفيداً للدراسة.

2. المركز الوظيفي

وكانت النتائج الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (4) وصف توزيع عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي

| الخاصية | الفئة | التكرارات | النسبة المئوية |
|----------------|------------|-----------|----------------|
| المركز الوظيفي | موظف | 13 | 38.2% |
| | رئيس قسم | 12 | 35.3% |
| | مدير إدارة | 3 | 8.8% |
| | أخرى | 6 | 17.7% |
| | المجموع | 34 | 100% |

فيما يخص المركز الوظيفي لمفردات العينة فقد بلغ الموظفون ما نسبته 38.2% ورؤساء الأقسام ما نسبته 35.3% ومدراء الإدارات 8.8% ومراكز وظيفية أخرى 17.7%، وهذا يعكس أن معظم مفردات العينة هم موظفون ورؤساء أقسام، وهم على علاقة بالأعمال التنفيذية والروتينية الأمر الذي قد يكون مفيداً للدراسة.

3. التخصص العلمي

وكانت النتائج الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفق التخصص العلمي كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (5) وصف توزيع عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

| الخاصية | الفئة | التكرارات | النسبة المئوية |
|---------------|-------------|-----------|----------------|
| التخصص العلمي | محاسبة | 5 | 14.7% |
| | اقتصاد | 3 | 8.8% |
| | إدارة أعمال | 6 | 17.6% |
| | أخرى | 20 | 58.9% |
| | المجموع | 34 | 100% |

فيما يخص التخصص العلمي لمفردات العينة فقد بلغت نسبة أفراد العينة الذين تخصصهم محاسبة 14.7% وتخصص الاقتصاد 8.8% وإدارة أعمال 17.6% وتخصصات علمية أخرى 58.9%، وهذا

يعكس أن أغلب مفردات العينة العاملين في صناديق الزكاة محل الدراسة تخصصاتهم العلمية ليست علوم مالية واقتصادية.

4. الخبرة العملية

وكانت النتائج الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفق الخبرة العملية كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (6) وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخبرة العملية

| النسبة المئوية | التكرارات | الفئة | الخاصية |
|----------------|-----------|--------------------------|----------------|
| 23.5% | 8 | أقل من 5 سنوات | الخبرة العملية |
| 55.9% | 19 | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | |
| 2.9% | 1 | من 10 إلى أقل من 15 سنة | |
| 5.9% | 2 | من 15 إلى أقل من 20 سنة | |
| 11.8% | 4 | 20 سنة فأكثر | |
| 100% | 34 | المجموع | |

فيما يخص سنوات الخبرة لمفردات العينة فإن ما نسبته 23.5% خبرتهم تقل عن 5 سنوات و55.9% تتراوح خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات و2.9% تتراوح خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة و5.9% تتراوح خبرتهم من 15 إلى أقل من 20 سنة و11.8% خبرتهم من 20 سنة فأكثر، ومن ذلك نستنتج أن مفردات العينة تركزت خبرتهم في فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات وأقل من 5 سنوات؛ وذلك لتوسع نشاط هذا الصندوق مؤخرًا، وحاجته لتقديم خدماته لشريحة كبيرة من المجتمع، وحاجته لتعيين عدد كبير من الموظفين استجابة للأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الليبي.

ثبات الاستبيان:

تم إيجاد معامل المصدقية كرونباخ ألفا لردود عينة الدراسة عن أسئلة الاستبيان للتأكد من توفر الثبات الداخلي في أداة القياس، والجدول التالي يعرض درجة مصداقية البيانات للجوانب الثلاث لمجالات الدراسة التسعة وذلك كما يلي:

جدول (7) نتائج اختبار درجة ثبات الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا

| المتغيرات | الإشكاليات المحاسبية | الإشكاليات التنظيمية | الإشكاليات القانونية | جميع الأسئلة |
|--------------------|----------------------|----------------------|----------------------|--------------|
| عدد الأسئلة | 9 | 4 | 6 | 19 |
| معامل كرونباخ ألفا | 0.713 | 0.686 | 0.901 | 0.893 |

يبين الجدول رقم (7) نتائج معاملات كرونباخ ألفا للجوانب الثلاث لمجالات الدراسة وبلغت (0.713) - 0.686 - 0.901) وهي تفوق القيمة المقبولة 0.600 ما يعكس الثبات العالي لأداة الدراسة.

صدق الاستبيان:

الصدق الظاهري للاستبيان:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين في المحاسبة من أجل التأكد من صحة الأسئلة، وطريقة صياغتها، وشكل الاستبيان وأنه يقيس ما صمم لأجله، وبعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المطلوبة تم إعداد الاستبيان في شكله النهائي.

صدق الاتساق البنائي:

تم قياس صدق الاتساق البنائي لفقرات الاستبيان بإيجاد معامل الارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الدراسة الثلاثة، والدرجة الكلية لأسئلة الاستبيان، وذلك كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (8) معاملات الارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق البنائي للاستبيان

| ت | جوانب الدراسة | عدد الفقرات | معامل الارتباط | |
|---|----------------------|-------------|-----------------------|--------------|
| | | | معامل الارتباط بيرسون | قيمة الدلالة |
| 1 | الإشكاليات المحاسبية | 9 | **0.803 | 0.000 |
| 2 | الإشكاليات التنظيمية | 4 | **0.894 | 0.000 |
| 3 | الإشكاليات القانونية | 6 | **0.888 | 0.000 |

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يوضح الجدول (8) أن جميع قيم معامل الارتباط لمجالات الدراسة بالدرجة الكلية لأسئلة الاستبيان دالة عند مستوى (0.01) ومحصورة بين (0.803 - 0.894) ما يعكس الاتساق البنائي للاستبيان.

تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

أولاً- اختبار فرضية الدراسة الأولى:

من أجل اختبار الفرضية الأولى للدراسة التي تنص على: (لا توجد إشكاليات تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين في هذا الصندوق وفروعه

في مدينة طرابلس)، تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لاختبار فرضياتها الفرعية الثلاثة بإيجاد متوسط الإجابات والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات الخاصة بالفرضيات الفرعية، وذلك كالتالي:

1. نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الأولى:

حيث تم إيجاد نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: (لا توجد إشكاليات محاسبية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين في هذا الصندوق وفروعه في مدينة طرابلس)، والجدول الآتي يوضح هذه النتائج:

جدول (9) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات الفقرات المتعلقة بالإشكاليات المحاسبية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي بمدينة طرابلس

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المدى | الترتيب |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|----------|---------|
| 1 | صعوبة توافر محاسبين للزكاة مؤهلين علمياً وعملياً لإنجاز عمليات حساب الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية. | 3.647 | 0.917 | كبير | 6 |
| 2 | لا تقوم الشركات المساهمة بالإفصاح لصندوق الزكاة عن الأموال غير الشرعية (المحرمة) مثل فوائد القروض الربوية وغيرها في تقارير مستقلة والذي يعد ضرورياً لتحديد الأموال الخاضعة للزكاة (وعاء الزكاة). | 4.352 | 1.069 | كبير جدا | 1 |
| 3 | عدم وجود معهد مالي متخصص في محاسبة الزكاة. | 4.323 | 1.199 | كبير جدا | 2 |
| 4 | عدم إقامة دورات تأهيلية في مجال محاسبة الزكاة لموظفي الصندوق. | 4.205 | 1.066 | كبير جدا | 3 |
| 5 | عدم إقامة الصندوق لندوات ومؤتمرات علمية خاصة بمحاسبة الزكاة تكون الجامعات وإدارات الشركات المساهمة وغيرها من الأطراف ذات العلاقة جزءاً من هذه الندوات والمؤتمرات كخطوة لإحياء هذا الركن الهام. | 4.088 | 1.137 | كبير | 5 |
| 6 | عدم صياغة الشركات المساهمة لتقارير مالية خاصة بأغراض الزكاة وفق أسس وقواعد محاسبة الزكاة وأحكام الشريعة الإسلامية لتحديد الأموال الخاضعة للزكاة وتقديمها لصندوق الزكاة في مواعيد منتظمة. | 4.176 | 1.290 | كبير | 4 |
| 7 | عدم إعداد صندوق الزكاة تقارير مالية سنوية عن قيمة الزكاة المحصلة، وأوجه صرفها، والأسس المستخدمة في هذا الصندوق للرقابة على جميع الإجراءات الخاصة بالزكاة. | 2.088 | 1.137 | قليل | 9 |
| 8 | اختلاف مسميات بنود المحاسبة التقليدية عن مسميات محاسبة الزكاة. | 3.029 | 1.114 | متوسط | 7 |
| 9 | عدم وجود نماذج خاصة لتحديد وعاء الزكاة تكون معتمدة من المؤسسات القائمة على أمور الزكاة مثل صندوق الزكاة والهيئة العامة للأوقاف، ويتم إلزام الشركات المساهمة بتقديمها نهاية كل عام هجري. | 2.558 | 1.541 | قليل | 8 |
| | جميع الفقرات | 3.607 | 0.647 | كبير | |

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن معظم الإجابات كان متوسطها الحسابي أكبر من 3، كما أن الانحرافات المعيارية لها كانت غير عالية وبذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى وجود إشكاليات، ولعل من أهم هذه الإشكاليات عدم قيام الشركات المساهمة بالإفصاح لصندوق الزكاة عن الأموال غير الشرعية (المحرمة) مثل فوائد الودائع لأجل، والقروض الربوية، وغيرها في تقارير مستقلة والذي يعد ضرورياً لتحديد الأموال الخاضعة للزكاة (وعاء الزكاة)، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.352 وانحراف معياري 1.069، أما أقل الإشكاليات فكانت عدم إعداد صندوق الزكاة لتقارير مالية سنوية عن قيمة الزكاة المحصلة، وأوجه صرفها، والأسس المستخدمة في هذا الصندوق للرقابة على جميع الإجراءات الخاصة بالزكاة بمتوسط حسابي 2.088 وانحراف معياري 1.137.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (أبوفيد، عون، 2016) في البيئة الليبية ودراسة (المجدي والصديق، 2015) في البيئة اليمنية ودراسة (صالح، 2018) في البيئة السودانية في وجود عدة مشكلات محاسبية ومالية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات.

2. نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الثانية:

حيث تم إيجاد نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: (لا توجد إشكاليات تنظيمية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين في هذا الصندوق وفروعه في مدينة طرابلس)، والجدول الآتي يوضح هذه النتائج:

جدول (10) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات الفقرات المتعلقة بالإشكاليات التنظيمية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي بمدينة طرابلس

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المدى | الترتيب |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 10 | عدم قيام المنظمات المحاسبية المهنية ممثلة في نقابة المحاسبين الليبيين بإعداد معيار محاسبي لزكاة الشركات المساهمة، أو تبني المعيار المحاسبي للزكاة، والمعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). | 3.941 | 1.347 | كبير | 2 |
| 11 | عدم وجود إطار عام للرقابة على صندوق الزكاة. | 2.323 | 1.429 | قليل | 4 |
| 12 | عدم وجود منظومات إلكترونية متكاملة لإدارة وتنسيق أوجه تحصيل، وصرف الزكاة تمنع حدوث مشاكل التكرار، وتنظيم نقل الزكاة، والصرف الفوري للزكاة. | 3.117 | 1.492 | متوسط | 3 |
| 13 | صعوبات تتعلق بعملية التمويل المالي وما يتطلبه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة من مستلزمات واحتياجات سواء أكانت مادية أم بشرية. | 3.941 | 0.951 | كبير | 1 |
| | جميع الفقرات | 3.330 | 0.948 | متوسط | |

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن معظم الإجابات كان متوسطها الحسابي أكبر من 3، كما أن الانحرافات المعيارية لها كانت غير عالية، وبذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى وجود إشكاليات، ولعل من أهم هذه الإشكاليات وجود صعوبات تتعلق بعملية التمويل المالي، وما يتطلبه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة من مستلزمات واحتياجات سواء أكانت مادية أم بشرية؛ حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.941 وانحراف معياري 0.951، أما أقل الإشكاليات فكانت عدم وجود إطار عام للرقابة على صندوق الزكاة بمتوسط حسابي 2.323 وانحراف معياري 1.492 .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عون، 2013) في البيئة الليبية ودراسة (المجدي والصدیق، 2015) في البيئة اليمنية في وجود عدة مشاكل ومعوقات تنظيمية وإدارية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات.

3. نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الثالثة:

حيث تم إيجاد نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: (لا توجد إشكاليات قانونية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين في هذا الصندوق وفروعه في مدينة طرابلس)، والجدول الآتي يوضح هذه النتائج:

جدول (11) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات الفقرات المتعلقة بالإشكاليات القانونية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي بمدينة طرابلس

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المدى | الترتيب |
|------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-------|---------|
| 14 | عدم وجود آلية في قانون الزكاة تلزم صندوق الزكاة والهيئة العامة للأوقاف بضرورة الإفصاح من خلال تقارير دورية تبين أوجه التحصيل والإنفاق بالصندوق. | 3.000 | 1.230 | متوسط | 5 |
| 15 | عدم وجود آلية للتنسيق والتكامل بين الجهات المختصة المعنية بتنفيذ قانون الزكاة وما تبعه من قرارات. | 3.323 | 1.272 | متوسط | 4 |
| 16 | عدم وضوح آلية العمل بين الجهات ذات العلاقة مثل صندوق الزكاة، والهيئة العامة للأوقاف فيما يخص قانون الزكاة. | 2.676 | 1.173 | متوسط | 6 |
| 17 | عدم تحديد قانون الزكاة وما تبعه من قرارات ما يدل على نوعية الموظفين العاملين في صندوق الزكاة لا من حيث التخصص ولا من حيث الكفاءة. | 3.352 | 1.345 | متوسط | 3 |
| 18 | عدم إلزام قانون الزكاة الشركات المساهمة بإمسك سجلات محاسبية خاصة بالزكاة مما يسهل عمل الصندوق. | 3.676 | 1.491 | كبير | 2 |
| 19 | عدم وجود قانون يلزم الجهات الحكومية المختصة بتنفيذ قانون الزكاة، ومعاقبة المتخلفين عن التنفيذ سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين. | 4.000 | 1.614 | كبير | 1 |
| | جميع الفقرات | 3.338 | 1.114 | متوسط | |

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن معظم الإجابات كان متوسطها الحسابي أكبر من 3 ، كما أن الانحرافات المعيارية لها كانت غير عالية وبذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى وجود إشكاليات، ولعل من أهم هذه الإشكاليات عدم وجود دعم من الهيئات الحكومية المختصة بمعاقبة غير المنفذين لقانون الزكاة سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين؛ حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.000 وانحراف معياري 1.614، أما أقل الإشكاليات فكانت عدم وضوح آلية العمل بين الجهات ذات العلاقة مثل صندوق الزكاة، والهيئة العامة للأوقاف فيما يخص قانون الزكاة بمتوسط حسابي 2.676 وانحراف معياري 1.173.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (الصغير، 2014)، ودراسة (الحمزية، 2016) في البيئة الليبية في وجود عدة مشاكل قانونية تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات. ومن أجل اختبار فرضية الدراسة الأولى بشكل متكامل، واستناداً إلى نتائج الفرضيات الفرعية الخاصة بها وذلك على النحو الموضح بالجدول الآتي:

جدول (12) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات الفقرات المتعلقة بالإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي بمدينة طرابلس

| ت | الإشكاليات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المدى | الترتيب |
|---|----------------------|-----------------|-------------------|-------|---------|
| 1 | الإشكاليات المحاسبية | 3.607 | 0.647 | كبير | 1 |
| 2 | الإشكاليات التنظيمية | 3.330 | 0.948 | متوسط | 3 |
| 3 | الإشكاليات القانونية | 3.338 | 1.114 | متوسط | 2 |
| | جميع الإشكاليات | 3.425 | 0.786 | كبير | |

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نستنتج أن الإشكاليات المحاسبية جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 3.607 وانحراف معياري 0.647، تليها الإشكاليات القانونية بمتوسط حسابي 3.338 وانحراف معياري 1.114، وأخيراً الإشكاليات التنظيمية بمتوسط حسابي 3.330 وانحراف معياري 0.948، وهذا يعكس وجود إشكاليات تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي، ورفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذه النتائج جاءت متوافقة مع الدراسات الليبية والعربية التي أكدت على وجود عدة إشكاليات تواجه تطبيق محاسبة الزكاة كما تم التوضيح عند مناقشة التحليل الإحصائي لنتائج الفرضيات الفرعية.

ثانياً- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي بسبب متغيرات المركز الوظيفي والتخصص العلمي والخبرة)، تم استخدام اختبار كروسكال واليس لاختبار فرضياتها الفرعية الثلاثة وكانت نتائجها على النحو التالي:

1. نتائج اختبار كروسكال واليس للفرضية الفرعية الأولى:

حيث تم إيجاد نتائج اختبار كروسكال للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي بسبب متغير المركز الوظيفي)، والجدول الآتي يوضح هذه النتائج:

جدول (13) نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis) لإشكاليات الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

| مستوى الدلالة sig | إحصائي الاحتمال (χ^2) | متوسط الرتب | العدد | مصدر التباين | الإشكاليات |
|----------------------|---------------------------------|----------------|-------|-----------------|----------------------|
| 0.396 | 2.969 | 17.69 | 13 | موظف | الإشكاليات المحاسبية |
| | | 14.17 | 12 | رئيس قسم | |
| | | 22.00 | 3 | مدير إدارة | |
| | | 21.50 | 6 | أخرى | |
| 0.066 | 7.188 | 13.96 | 13 | موظف | الإشكاليات التنظيمية |
| | | 15.75 | 12 | رئيس قسم | |
| | | 26.00 | 3 | مدير إدارة | |
| | | 24.42 | 6 | أخرى | |
| 0.026 | 9.262 | 17.50 | 13 | موظف | الإشكاليات القانونية |
| | | 11.88 | 12 | رئيس قسم | |
| | | 27.33 | 3 | مدير إدارة | |
| | | 23.83 | 6 | أخرى | |
| 0.037 | 8.462 | 16.46 | 13 | موظف | جميع الإشكاليات |
| | | 14.13 | 12 | رئيس قسم | |
| | | 28.67 | 3 | مدير إدارة | |
| | | 16.17 | 6 | أخرى | |

الجدول (12) يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات المحاسبية والتنظيمية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بسبب متغير المركز الوظيفي حيث بلغت مستوى الدلالة لهذه الإشكاليات أكبر من 0.05، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات القانونية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي حيث بلغ مستوى الدلالة لبعد الإشكاليات القانونية أقل من 0.05، وبذلك يكون لمتغير المركز الوظيفي تأثير على استجابات

مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات القانونية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي، الأمر الذي أدى إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بسبب متغير المركز الوظيفي، وهذا قد يعود إلى أن مختلف المراكز الوظيفية لمفردات العينة لديهم وجهات نظر غير متقاربة حول هذه الإشكاليات.

2. نتائج اختبار كروسكال واليس للفرضية الفرعية الثانية

من أجل اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي بسبب متغير التخصص العلمي) تم استخدام اختبار كروسكال واليس وكانت نتائجه كما هي موضحة بالجدول الآتي:

جدول (14) نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis) لإشكاليات الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

| مستوى الدلالة sig | إحصائي الاحتمال (χ^2) | متوسط الرتب | العدد | مصدر التباين | الإشكاليات |
|-------------------|------------------------------|-------------|-------|--------------|----------------------|
| 0.236 | 4.251 | 15.60 | 5 | محاسبة | الإشكاليات المحاسبية |
| | | 14.83 | 3 | اقتصاد | |
| | | 11.33 | 6 | إدارة أعمال | |
| | | 20.23 | 20 | أخرى | |
| 0.054 | 7.639 | 18.70 | 5 | محاسبة | الإشكاليات التنظيمية |
| | | 29.50 | 3 | اقتصاد | |
| | | 10.33 | 6 | إدارة أعمال | |
| | | 17.55 | 20 | أخرى | |
| 0.232 | 4.283 | 16.20 | 5 | محاسبة | الإشكاليات القانونية |
| | | 24.83 | 3 | اقتصاد | |
| | | 11.33 | 6 | إدارة أعمال | |
| | | 18.58 | 20 | أخرى | |
| 0.250 | 4.104 | 16.50 | 5 | محاسبة | جميع الإشكاليات |
| | | 25.00 | 3 | اقتصاد | |
| | | 11.50 | 6 | إدارة أعمال | |
| | | 18.43 | 20 | أخرى | |

الجدول (13) يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المشاركين حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات لكل بعد من أبعاد الدراسة، أو على المستوى الكلي للأبعاد بسبب متغير التخصص العلمي، حيث بلغ مستوى الدلالة لكل بعد من أبعاد الدراسة أو هذه الأبعاد ككل أكبر من 0.05، وبذلك لا يكون لمتغير التخصص العلمي أي تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات؛ وهذا قد يعود إلى أن مختلف التخصصات العلمية لمفردات العينة لديهم تقارب في وجهات النظر حول هذه الإشكاليات.

3. نتائج اختبار كروسكال واليس للفرضية الفرعية الثالثة

من أجل اختبار فرضية الفرعية الثالثة التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي بسبب متغير الخبرة)، تم استخدام اختبار كروسكال واليس وكانت نتائجه كما هي موضحة بالجدول الآتي:

جدول (15) نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis) لإشكاليات الدراسة وفق متغير الخبرة

| مستوى الدلالة sig | إحصائي الاحتمال (χ^2) | متوسط الرتب | العدد | مصدر التباين | الإشكاليات |
|----------------------|---------------------------------|----------------|-------|--------------------------|----------------------|
| 0.486 | 3.445 | 16.13 | 8 | أقل من 5 سنوات | الإشكاليات المحاسبية |
| | | 17.79 | 19 | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | |
| | | 2.00 | 1 | من 10 إلى أقل من 15 سنة | |
| | | 19.50 | 2 | من 15 إلى أقل من 20 سنة | |
| | | 21.75 | 4 | 20 سنة فأكثر | |
| 0.095 | 7.903 | 17.25 | 8 | أقل من 5 سنوات | الإشكاليات التنظيمية |
| | | 16.16 | 19 | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | |
| | | 2.50 | 1 | من 10 إلى أقل من 15 سنة | |
| | | 33.00 | 2 | من 15 إلى أقل من 20 سنة | |
| | | 20.38 | 4 | 20 سنة فأكثر | |
| 0.160 | 6.576 | 17.38 | 8 | أقل من 5 سنوات | الإشكاليات القانونية |
| | | 15.50 | 19 | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | |
| | | 6.00 | 1 | من 10 إلى أقل من 15 سنة | |
| | | 28.00 | 2 | من 15 إلى أقل من 20 سنة | |
| | | 24.88 | 4 | 20 سنة فأكثر | |

تابع جدول (15) نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis) لإشكاليات الدراسة وفق متغير الخبرة

| مستوى الدلالة sig | إحصائي الاحتمال (χ^2) | متوسط الرتب | العدد | مصدر التباين | الإشكاليات |
|----------------------|---------------------------------|----------------|-------|--------------------------|-----------------|
| 0.150 | 6.742 | 16.56 | 8 | أقل من 5 سنوات | جميع الإشكاليات |
| | | 16.26 | 19 | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | |
| | | 2.00 | 1 | من 10 إلى أقل من 15 سنة | |
| | | 28.50 | 2 | من 15 إلى أقل من 20 سنة | |
| | | 23.63 | 4 | 20 سنة فأكثر | |

الجدول (14) يوضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات بكل بعد من أبعاد الدراسة، أو على المستوى الكلي للأبعاد بسبب متغير الخبرة، حيث بلغ مستوى الدلالة لكل بعد من أبعاد الدراسة، أو هذه الأبعاد ككل أكبر من 0.05، وبذلك لا يكون لمتغير الخبرة أي تأثير على استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات؛ وهذا قد يعود إلى أن مختلف الخبرات العملية لمفردات العينة لديهم تقارب في وجهات النظر حول هذه الإشكاليات.

النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة تم الوصول إلى عدة نتائج وذلك كما يلي:

1. يواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي إشكاليات محاسبية لعل من أهمها ما يلي:

أ. عدم قيام الشركات المساهمة الليبية التي لها معاملات مالية دولية مثل المصرف العربي الليبي الخارجي، وشركة الاستثمارات الخارجية، والمصارف التجارية بالإفصاح لصندوق الزكاة عن الأموال غير الشرعية (المحرمة) مثل فوائد الودائع لأجل، والقروض وغيرها في تقارير مستقلة والذي يعدّ ضرورياً لتحديد الأموال الخاضعة للزكاة (وعاء الزكاة).

ب. عدم إقامة دورات تأهيلية في مجال محاسبة الزكاة لموظفي الصندوق.

2. يواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي إشكاليات تنظيمية لعل من أهمها ما يلي:

أ. وجود صعوبات تتعلق بعملية التمويل المالي وما يتطلبه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة من مستلزمات واحتياجات سواء أكانت مادية أم بشرية.

ب. عدم قيام المنظمات المحاسبية المهنية ممثلة في نقابة المحاسبين الليبيين بإعداد معيار محاسبي ليبي لزكاة الشركات المساهمة، أو تبني المعيار المحاسبي للزكاة، والمعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وإلزام الشركات المساهمة بتطبيقه.

ج. عدم وجود منظومات إلكترونية متكاملة لإدارة وتنسيق أوجه تحصيل، وصرف الزكاة تمنع حدوث مشاكل التكرار، وتنظيم نقل الزكاة، والصرف الفوري للزكاة.

3. يواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي إشكاليات قانونية لعل من أهمها ما يلي:

أ. عدم وجود دعم من الهيئات الحكومية المختصة بمعاقبة غير المنفذين لقانون الزكاة سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين.

ب. عدم إلزام قانون الزكاة الشركات المساهمة بإمساك سجلات محاسبية خاصة بالزكاة مما يسهل عمل الصندوق.

ج. عدم تحديد قانون الزكاة وما تبعه من قرارات ما يدل على نوعية الموظفين العاملين في صندوق الزكاة لا من حيث التخصص، ولا من حيث الكفاءة.

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مفردات عينة الدراسة حول الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات بسبب متغيرات المركز الوظيفي والتخصص العلمي والخبرة.

التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه في نتائج الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول لمواجهة الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي:

1. تتضمن الحلول المقترحة لمواجهة الإشكاليات المحاسبية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي ما يلي:

أ. إلزام الشركات المساهمة قانوناً بالإفصاح لصندوق الزكاة عن الأموال غير الشرعية (المحرمة) مثل فوائد القروض الربوية وغيرها في تقارير مستقلة، والذي يعد ضرورياً لتحديد الأموال الخاضعة للزكاة (وعاء الزكاة)، بالإضافة إلى إلزامها بإعداد تقارير مالية خاصة لأغراض الزكاة وفق أسس وقواعد محاسبة الزكاة، والأحكام الشرعية الإسلامية لتحديد الأموال الخاضعة للزكاة، وتقديمها لصندوق الزكاة في مواعيد منتظمة.

ب. قيام أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية بتعديل الخطط الدراسية لتشمل تدريس كل ما يتعلق بمحاسبة الزكاة.

ج. تعاون صندوق الزكاة الليبي مع الجامعات لإقامة برامج ودورات تدريبية تأهيلية في مجال محاسبة الزكاة لموظفي الصندوق.

2. تتضمن الحلول المقترحة لمواجهة الإشكاليات التنظيمية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة في صندوق الزكاة الليبي ما يلي:

أ. دعم صندوق الزكاة من أجل تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة من خلال توفير المنظومات الإلكترونية اللازمة لإدارة وتنسيق أوجه تحصيل وصرف الزكاة التي تمنع حدوث مشاكل التكرار، وتنظم نقل الزكاة، وتضمن الصرف الفوري للزكاة، أو بشرية مثل محاسبين للزكاة مؤهلين علمياً وعملياً لإنجاز عمليات حساب الزكاة، وتوزيعها على مصارفها الشرعية.

ب. قيام نقابة المحاسبين الليبيين بإعداد معيار محاسبي ليبي لزكاة الشركات المساهمة، أو تبني المعيار المحاسبي للزكاة، والمعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وإلزام الشركات المساهمة بتطبيقه.

3. تتضمن الحلول المقترحة لمواجهة الإشكاليات القانونية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي ما يلي:

أ. تفعيل ودعم دور الهيئات الحكومية المختصة بمعاقبة غير المنفذين لقانون الزكاة سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين.

ب. تشكيل لجان تشريعية مختصة لمراجعة قانون الزكاة وتحديثه بما يتوافق مع مقاصد الزكاة المرجوة.

- ج. قيام الجامعات بالتنسيق مع الهيئات الدينية ذات العلاقة مثل صندوق الزكاة، والهيئة العامة للأوقاف بعقد الندوات والمؤتمرات والملتقيات العلمية المختصة بالزكاة بشكل دوري؛ لمتابعة وإيجاد الحلول القانونية الملائمة لما يطرأ من مستجدات في مجال الزكاة.
4. توظيف الجانب الإعلامي من أجل تفعيل ودعم دور جميع الجهات ذات العلاقة لتطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة، باعتبار الزكاة أحد الأركان الخمسة التي بني عليها الإسلام، وركن في غاية الأهمية في حياة المسلمين، فلا يكتمل إيمان العبد بدونها.

المراجع :

1. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 42.
2. القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 104.
3. القرآن الكريم، سورة الحج، الآية 39.
4. أبو فايد، عبد الرزاق المبروك؛ عون، محمد عطية (2016)، مدى إمكانية تطبيق الزكاة في المؤسسات الليبية، *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، المجلد 4، العدد 1، ص 130-147.
5. بكر، بهاء الدين عبد الخالق عبد القادر، (2014)، دور الفكر المحاسبي المعاصر في قياس وعاء زكاة الشركات - المصارف الإسلامية الفلسطينية نموذجاً، *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*، العدد 24.
6. حكيم، براضية وعراب سارة، (2017)، دور حوكمة مؤسسات الزكاة في دعم الثقة بصندوق الزكاة، *مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية*، العدد 1، ص 45-56.
7. الحمزية، مفتاح فرج عبد السميع، (2016)، تفعيل قانون الزكاة، *المجلة الليبية العالمية*، جامعة بنغازي، العدد 7، ص 1-23.
8. السامرائي، عمار عصام عبد الرحمن ونادية عبد الجبار الشريدة، (2019)، التحديات التي تواجه ممارسات محاسبة الزكاة وتطبيقاتها - دراسة تحليلية لعينة من مدققي الحسابات والأكاديميين في مملكة البحرين، *المؤتمر السابع الزكاة والتنمية: نحو تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة في واقع المجتمعات المعاصرة*، مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية، 15-17/ أكتوبر/ 2019، البحرين، المنامة.
9. شحاته، حسين حسين، (بدون) *فقه ومحاسبة زكاة الشركات*، سلسلة فقه ومحاسبة الزكاة، دار النشر للجامعات.

10. صالح، هدى أحمد دياب، (2018)، مشاكل ومعوقات تحديد وعاء الزكاة في النظام المحاسبي لدى الشركات المساهمة السودانية- دراسة تحليلية من وجهة نظر المهتمين بمحاسبة الزكاة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 9، ص 28-40.
11. الصغير، إبراهيم مفتاح، (2014)، قانون الزكاة الليبي قراءة في الإشكاليات وسبل المعالجة، مجلة البحوث القانونية، جامعة مصراتة، العدد 2، ص 17-44.
12. عون، محمد عطية على، (2013)، متطلبات الموازنة بين نظام الزكاة والنظام المالي داخل الشركات الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبل الغربي، قسم المحاسبة.
13. فرحات، منى خالد وشوقي عفيف كريم، (2016)، الأسس المحاسبية لتحديد وعاء الزكاة والضريبة على الدخل وفقاً للتشريع الضريبي السوري-دراسة مقارنة، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 57، ص 39-61.
14. قريشي، محمد الأخضر، (2009)، الإطار المحاسبي لزكاة الشركات التجارية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
15. القرضاوي، يوسف، (2006)، فقه الزكاة- دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مؤسسة الرسالة، الطبعة 25.
16. المجيدي، توفيق قائد سعيد المجيدي وبابكر إبراهيم الصديق، (2015)، المشاكل المحاسبية لزكاة أموال المصارف في الجمهورية اليمنية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد 16، ص 130-148.
17. الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، (1994)، بيت الزكاة بالكويت، الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة - زكاة المال الحرام، البحرين.
18. الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، (1997)، بيت الزكاة بالكويت، الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة - الأصول المحاسبية المعاصرة لتقويم عروض التجارة المعاصرة، الكويت.

The Problems Facing the Application of Zakat Accounting for Joint-Stock Companies in the Libyan Zakat Fund from the Point View of the Zakat Fund Workers in Tripoli City

Jamila Said Ali Ghamber¹, Somaia Ammar Omran Amar²

drjamilasaid@yahoo.com
ommaab_omran@yahoo.com

Abstract:

The study aimed to discuss and clarify the problems facing the application of zakat accounting for joint-stock companies to the Libyan Zakat Fund From the point view of workers in the Zakat Fund in Tripoli, The descriptive analytical method was followed, The distribution of a questionnaire included three aspects that represent these problems, and the retrieved questionnaires were subjected to a set of statistical tests using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The results of the study concluded that the application of zakat accounting for companies contributing to the Libyan Zakat Fund faces accounting, regulatory and legal problems.

key words: Zakat Accounting for Joint-Stock Companies - The Libyan Zakat Fund.

¹ Associate Professor, Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, Sabratha University.

² Assistant Professor Professor, Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, Tripoly University .